الفصل السادس

الواقع الحالي للبطالة في مصر

مقدمة:

أولاً: البطالة في المجتمع المصري.

ثانيًا: طبيعة مشكلة البطالة في مصر.

ثالثًا: أسباب البطالة في مصر.

رابعًا: صور البطالة في مصر.

خامسًا: حجم مشكلة البطالة في مصر.

سادسًا: الهجرة وعلاقتها بمشكلة بطالة الشباب في مصر.

سابعًا: متطلبات النظر بمشكلة البطالة في مصر.

ثامنًا: تفسير اتجاهات العمالة والبطالة في مصر.

تاسعًا أثر نظام التعليم في مصر على مشكلة البطالة.

عاشرًا: دور الدولة في مواجهة مشكلة البطالة.

الفصل السادس

الواقع الحالي للبطالة في مصر

مقدمة:

تعد البطالة أحد معوقات التنمية الأساسية في المجتمعات التي تعاني منها؛ فإنتشار البطالة بين السكان القادرين على الإنتاج يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئًا إلى الإنتاج الكلي على العكس؛ فإن الأفراد الذين يكونون في حالة بطالة يقتسمون دخول الأفراد المنتجين مما يؤدي إلى خفض متوسط الدخل الفردي وتقليل معدل رأس المال وتقليل الإدخار، وهي أمور ذات صلة وثيقة في تأثيرها على التنمية باعتبارها عقبة كبرى أمام القضاء على التخلف.

وبالنظر لظاهرة البطالة تحدها ظاهرة عامة، وموجودة في كثير من لدول العالم سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية، ولكن المشكلة أن البطالة في مصر تتمثل أساسًا في بطالة الشباب، والشباب المتعلم على وجه الخصوص، وهم خيرة وصفوة أفراد المجتمع في حاضره وأمله في غده ومستقبله، ومن ثم هذا مؤشراً خطيراً يحتاج منا إلى التعرف على أبعاد المشكلة من ناحية وأسبابها الحقيقية التي لا ترجع في الواقع إلى زيادة أعداد المتعلمين، وإنما على نوعياتهم وإساليب إعدادهم خلال مراحل التعليم المختلفة، ثم كيفية الاستفادة من هؤلاء المتعلمين في العمل المنتج الخلاق من خلال الاستخدام الكفء لهم الذي يتناسب مع علمهم ومهاراتهم في إطار سياسة تنموية هادفة إلى تطوير وتحديث المجتمع.

وإن البطالة في مصر لا تعتبر المجتمع ظاهرة جديدة لأن المجتمع المصري تعايش مع بطالة مختلفة الجذور والأحجام لسنوات طويلة، وربما تفاقمت مشكلة البطالة نتيجة لتكاثر خريجي الجامعات خلال السنوات التي أوقعت فيها الحكومة سياسة تعيين الخريجين علاوة على تضاؤل فرص العمل في دول الخليج وغيرها من الدول التي كانت تمتص عدد الابأس به من العمالة المصرية؛ بالإضافة إلى تراجع معدلات التشغيل في قطاع التشييد المصري عما كانت عليه في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م وأوائل الثمانينيات، ومما يضاعف من خطرتها في الاقتصاد

المصري الطبيعة الدائمة والمزمنة لمشكلة البطالة والتي تمثل إهدار للموارد، والذي كان من الضروري استغلاله استغلالاً كاملاً في عمليات التنمية.

ففي السنوات الأخيرة سارع من لهم فرص الكتابة أو الحديث في القضايا العامة لتشخيص ظاهرة البطالة والخطورة التي تنجم من إنتشارها ومحاولة وضع الحلول العاجلة التي تحد من خطورتها، وقد تضاربت اقوالهم تضاربًا بعيداً في ظروف غابت فيها الإحصائيات التفصيلية واختلف من هم في أعلى مواقع المسئولية اختلافًا كبيراً حول تحديد حجم البطالة، وأمام تفشي ظاهرة البطالة في مصر والعالم وقف الباحثون يتأملون كثيراً وانتهوا إلى أن العالم يواجه الآن مشكلة من اعقد وأخطر، ففي العالم الصناعي الغربي منذ السبعينيات لم تعد البطالة ظاهرة دورية تبرز في أوقات الكساد وانخفاض مستوى الأسعار وتختفي بتدخل الحكومات بإحداث نوع من التضخم النقدي وارتفاع الأسعار التي يرتضمنها المجتمع ثمنًا للخلص من البطالة حتى أن المجتمع الغربيي شهدا تعايشًا غير مألوف وغير مرغوب بين ظاهرة التضخم وظاهرة البطالة.

وتعاني مصر من تحدث البطالة بأنواعها المختلفة وتأثيرها المتزايد على مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تعددت الدراسات الفردية والجماعية لمحاربة رصد هذه المشكلة في مختلف أبعادها وإبراز أصولها ومسبباتها وتحديد ملامحها وانعكاساتها والانتهاء إلى توصيات واقترحات لأفضل الحلول وأساليب العلاج، كما نشطت المحاولات الرسمية لحل جوانب هذه المشكلة من خلال ما تم إنتهاجه في سياسات سكانية وتعليمية وتشغيل الخرجيين وتشجيع الهجرة وغزو الصحراء وتشجيع القطاع الخاص؛ إلا أن الواقع المعاش يؤكد عدم إنحسار المشكلة أو انخفاض حدتها، وإنما يمكن القول إننا نشهد تناميها الذي ينذر بالخطر، والذي يطرحها كقضية ملحة تتصدر قائمة الاهتمامات المصرية على المستويين الفردي والقومي.

وإن الاقتصاد الإسلامي قد جعل للعمل مكانة هامة فهو واجب على مسلم فضلاً عن كونه حق له يحقق من خلاله ذاته ويوفر الكفاية له ولمن يعول؛ لذا فإن البطالة ليست من الحالات الواردة في ظل تطبيق الاقتصاد الإسلامي لأن التعرف على قدرة الاقتصاد الإسلامي على مواحهة مشكلة البطالة يتطلب التعرف على الأسس التي يقوم عليها نظراً لما تشتمل عليه من

حلول الجانب من المشكلة الاقتصادية العامة التي تفرز مشكلة البطالة فضلاً عن الوقوف على الأليات التي يشتمل عليها الاقتصاد الإسلامي والتي يكون لها دور هاما في معالجة مشكلة البطالة بصورة مباشرة وغير مباشرة في المدى القصير وعلى المدى الطويل.

أولاً: البطالة في المجتمع المصري

يتضح أنه منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤م ثم سياسة التحرر الاقتصادي ثم تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي عام ١٩٩١م؛ فإن ذلك كان له كثير من الأثار منها التخلي على سياسة تعيين الخرجين واتجهت البطالة للزيادة.

وصل معدل البطالة المتعلمة في مصر في عام ١٩٦٠م إلى (٢.٠٢٪)، وفي عام ١٩٧٦م (٧.٠٧٪)، وفي عام ١٩٨٦ إلى (١٠.٧٪)، ووصل العدد الإجمالي للعاطلين المتعلمين في مصر من دفعات ١٩٨٣ـ١٩٩٢م إلى ١.٤٢٥.١١٢ بنسبة (٥٥.٣٪) ذكور و(٤٤.٧٪) إناث، والمتوقع أن يصل حجم البطالة المتعلمة في مصر ٢.٩ نمليون خريج متعطل خلال الفترة ١٩٩٣ـ٢٠٠٠م فقط.

وفي جمهورية مصر العربية وصل معدل البطالة إلى (١٧.٥٪) طبقًا للنتائج الأولية لبحث العمالة بالعينة لفترة ١٩٨٩/ ١٩٩٢م، ومن المرجح أن تكون المعدلات السابقة الذكر قد ارتفعت في السنوات الأخيرة بسبب تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تسارع تطبيق سياستها في الأونة الأخيرة، وأن هذه المعدلات تشمل فقط البطالة السافرة ولا تشمل البطالة المقنعة ولا مختلف أشكال التشغيل الناقص ومن المتوقع كما يقول التقدير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٦م أن يؤدي استمرار تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى تفاقم المشكلة.

وتشير البيانات الواردة في النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد المصري (فبراير ٢٠٠١) إلى أن معدل البطالة في مصر قد بلغ (٧.٤٪) من قوة العمل المصرية في العام الحالي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م ولأن عدد العاملين فعليًا قد بلغ وفقًا للبيانات الرسمية نحو ١٧.٤ مليون عامل؛ فإن ذلك يعني أن قوة العمل المصرية بما تضمه من عاملين وعاطلين تبلغ وفقًا للبيانات الرسمية نحو

١٨.٨ مليون نسمة، وتشير هذه البيانات إلى أن معدل البطالة في مصر قد انخفض بشكل متواصل منذ العام المالي ١٩٩٣/ ١٩٩٤م الذي بلغ خلاله نسبة (٩.٨٪) حتى وصل إلى المستوى الشمار إليه في العام المالي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م، وهذه البيانات تختلف عن البيانات التي أوردها صندوق النقد الدولي في تقرير (٢٠٠٠) والتي تشير إلى أن معدل البطالة في مصر قد تزايد بشكل دائم عام ١٩٩٢م عندما سجل نسبة (٩٪) حتى بلغ نسبة (١١.٣٪) في عام ١٩٩٥م، وهو العام الذي تتوقف عنده بيانات صندوق النقد الدولي لعدم توفير بيانات يمكن الوثوق بها بالنسبة للسنوات التالية على عام ١٩٩٥م.

ووفقًا لأرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نجد أن عدد العاطلين بلغ مليون ونصف المليون من مجموع ١٨.٢ مليون فرد من العاطلين حيث يقدر المجموع الكلي الذي يدخل سوق العمل بنحو ٩١٦ ألف شاب، والحكومة تعمل جاهدة على استيعاب ١٥٠ ألف فرد إذن يبقى حوالي ٨٥٠ ألف شاب بلا عمل يمكن أن يتوجهوا إلى القطاع الخاص والصندوق الاجتماعي للتنمية.

ولكن بالرجوع إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر وجد أن عدد من تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٦٠ سنة بلغ نحو ٢٦ مليون نسمة عام ١٩٨٦م وارتفع إلى ٣٣.٦ مليون نسمة في تعداد ١٩٩٦م ووفقًا لمعدل نمو قوة السكان في هذه الفئة العمرية؛ فإنه من المرجح أن يكون عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عامًا و٦٠ عامًا قد بلغ نحو ٣٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٩م.

وهذه البيانات تختلف تمامًا عن البيانات التي أوردها رئيس مجلس الوزراء على أنها بيانات مأخوذه عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، وللعلم فإن قوة العمل تحتسب وفقًا للمعايير العالمية من السكان النشطين اقتصاديًا وهم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عامًا و٦٤ عامًا، وهذه الفئة بلغ عددها نحو ٣٥ مليون نسمة في تعداد ١٩٩٦م، وهي تبلغ قرابة ٣٨ مليون نسمة حاليًا.

وتشير بيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م إلى أن تعداد قوة العمل المحتملة في مصر بلغ ٢٤ مليون نسمة في عام ١٩٩٩م بما يوازي (٣٨.٥٪) من عدد

سكان مصر في العالم المذكور علمًا بأن نسبة قوة العمل العالمية إلى عدد سكان العالم بلغت نسبة (٤٧٪) في العالم نفسه بما يعني أن مصر من البلدان المتخفضة في معدل الفعالية الاقتصادية التي تعني ببساطة نسبة قوة العمل إلى إجمالي عدد الشكان، وبالتالي فإن رقم ٢٤ مليون نسمة كتعداد لقوة العمل المصرية هو الحد الأدنى لتعدادها وهو رقم لا يحتمل أي تخفيض.

ويشير رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بأن البطالة المتراكمة وصلت حاليًا إلى نسبة (٣٢٪)، وهي نسبة تفوق كل التصورات بل وتعد كارثة اقتصادية واجتماعية بكل المقاييس.

وإذا كانت البيانات الحكومية المصرية تشير إلى أن عدد العاملين فعليًا قد بلغ ١٧.٤ مليون عامل وعاملة في العام المالي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م؛ فإن ذلك يعني أن عدد العاطلين يبلغ ٦.٦ مليون عاطل، وهو الفارق بين تعداد قوة العمل المحتملة ٢٤ مليون نسمة، وبين العاملين فعليًا ١٧.٤ مليون عامل بما يعني أن معدل البطالة يبلغ (٢٧.٥٪) من قوة العمل، وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي والهامشي يستوعب عددًا من هؤلاء العاطلين بما يمكن أن ينخفض معدل البطالة لكنه يظل يتراوح بين ربع وخمس قوة العمل المصرية بما يوازي ٥ ملايين عاطل.

ثانيًا: طبيعة مشكلة البطالة في مصر

تفجرت البطالة باعتبارها أحد مشاكل التسعينيات الرئيسية في مصر قمع النمو السريع للسكان بمعدل (٢.٢٪) سنويًا، وتزايد قوة العمل بمعدل أسرع (٢.٦٪) سنويًا لم يستطع الاقتصاد الذي كان ينمو بمعدل (٢٪) فقط سنويًا أن يولد طلبًا كافيًا لاستيعاب ٥٠٠ ألف من الوافدين الجدد إلى سوق العمل كل عام.

وبرغم القصور المعورف جيداً في المعلومات الخاصة بسوق العمل فقد جمعت المعلومات المتوفرة حول البطالة المستخرجة من التعداد السكاني ومسح عينة قوة العمل للفترة ١٩٦٠/ ١٩٩٥م، وذلك بهدف إدراج الوضع الحالي في منظوره التاريخي الصحيح.

ويمكن تقسيم تطور مشكلة البطالة عبر الخمسة والثلاثين عامًا الماضية إلى ثلاث فترات فرعية: **(عقد الستينيات واقتصاد العاملة الفائضة، وعقد البطالة الصريحة ١٩٧٥ – ١٩٨٥م، وعقد النمو البطيء والبطالة المرتفعة عام ١٩٨٥ – ١٩٩٥)**.

١. الفترة الأولى: عقد الستينيات وبداية السبعينيات:

اقتصاد العمالة الفائضة: حيث لا توجد البطالة الصريحة أو تكاد لا تذكر إذا انخفضت إلى مستويات اقل من المعدل الطبيعي بين (٢ـ٣٪).

وقد استطاعت الدولة عبر مشروع ضمان التوظيف اتباع سياسة عمالة كاملة على أساس مستوى منخفض من الأجور والإنتاجية على السواء، وهي الفترة التي حقق فيها الناتج المحلي الإجمالي معدلاً للنمو بلغ نسبة (٦٪) كمتوسط سنوي خلال فترة الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/ ١٩٦٥م، ثم تدنى إلى أقل من نسبة (٣٪) خلال السنوات ١٩٦٥/ ١٩٧٣م.

وبلغ إجمالي قوة العمل نحو ٧.٨ مليون فرداً وفقًا للتعداد العام ١٩٦٠م، كما بلغ إجمالي المستغلين ٧.٦ مليون مما يعني أن معدل البطالة بلغ مستوى منخفض جداً يدور حلو (٢٪) منذ ذلك التعاقد وحتى نهاية عقد الستينيات.

وقد تمتلك أهم آليات استيعاب العمالة خلال تلك الفترة في التوسع في التشغيل في الحكومة والقطاع العام والمشروعات العامة، والذي أسهم فيه بدرجة كبيرة نظام ضمان التعيين لخريجي الجامعة والخرجين الأخرين والمجندين.

وقد زادت العمالة الحكومية في الفترة ما بين ١٩٦٦/ ١٩٦٧م إلى عام ١٩٧٣م بنسبة (٦.٧٪) سنويًا، ومنذ عام ١٩٦٨م تطور معدل البطالة دون أن يكون له أي ارتباط مع الإنتاد إذ انخفض معدل البطالة خلال سنوات الركود الحاد ١٩٦٨/ ١٩٧٢م من نسبة (٢.٩٪) إلى نسبة (١.٤٪)، ويعني هذا التطور إلى التحديد العسكري والزيادة في أعداد القوات المسلحة التي استوعبت أكثر من ١٥٠ ألف خلال تلك الفترة.

٢. الفترة الثانية ١٩٧٥/١٩٨٥م بداية البطالة السريعة:

يتوافق هذا العقد مع بدء الحكومة في تطبيق سياسة الانفتاح والنمو غير المسبوق للاقتصاد بمعل (٨٪) في المتوسط سنويًا والذي دعمه التدفق المستمر للموارد من إيرادات قناة السويس وتصدير النفط والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج؛ إلا أن النمو في القطاعات غير القابلة للإتجار مثل التشييد والخدمات فشل في توفير وظائف كافية، كما قدمت الهجرة إلى دول الخليج حلاً جزئيًا بحوالي (١٠/ ١٥٪) من العمل.

لذلك اصبح السوق غير متوازن حيث وجد نقص الأيدي العاملة جنبًا إلى جنب مع البطالة الصريحة الناجمة عن مختلف أنواع التجمود الهيكلي والاحتكاكي، وهي الفترة التي عاصرت تحولاً كبيراً في اسياسات الاقتصادية المتبعة من تواجه اشتراكي يتسم بالمركزية في الستينيات إلى توجه ليبرالي منفتح على العالم في السبعينيات، وقد تمثلت أهم أليات أحكام سوق العمل خلال هذه الفترة في الهجرة الخارجية إلى الدول العربية النفطية والتي امتصت عدداً كبيراً من العمالة النشطة اقتصاديًا واستوعبت (٢٠٪) من القوى العاملة والتزمت الحكومة بتعيين باقي الخرجين في نفس الوقت.

كذلك أدت حالة الرواج الاقتصادي الذي ساد خلال تلك الفترة إلى بروز قطاع التشييد والبناء الذي استوعب (٢١٪) من العمالة جنبًا إلى جنب مع القطاع غير الرسمي الذي يتكون من حوالي ١٤٤ ألف مؤسسة تستوعب كل منها أقل من عشرة عمال ليصبحا أليتين جديدتين في امتصاص العمالة.

ووفقًا لنتائج بحث العمالة بالعينة الذى أجرى عام ١٩٧٢م اتضح أن هناك حوالي ربع مليون شخص بلا مهنة واضحة أو غير مصنفين تحت أي مهمة محددة، كما تبين من بعض الدراسات عام ١٩٧٦م أن هناك ارتفاعًا في حجم العمالة المرتبطة بقطاع الخدمات الهامشية.

وفي مقابل ذلك تدهورت قدرة القطاع الزراعي في استيعاب العمالة من نحو نسبة (٥٣٪) في الستينيات إلى نحو حوالي (٤٨٪) في عام ١٩٧٦م وإلى نحو نسبة (٣٧٪) عام ١٩٨٥ بسبب تصاعد أجور العمالة في قطاع التشييد، مما خلق حافزًا قويًا لانتقال العمالة الزراعية للعمل بهذا القطاع.

كما عجزت كل من الصناعات التحويلية والقطاعات الآخرى عن خلق فرص عمل تذكر بسبب اتباعها فنون إنتاجية كثيفة رأس المال قليلة العمالة، وهكذا فإن النمو السريع خلال فترة الزواج رافقة حدوث تغييرات هامة في هيكل التشغيل تتمثل في تدهور الميزة النسبية التقليدية لقطاعات الإنتاج الثقيل في استيعاب العمالة في مواجهة القطاعات التوزيعية والخدمية.

وقد أدت الهجرة الخارجية مصحوبة بتصاعد الطلب عمل عمال التشييد والبناء إلى ارتفاع متزايد في الأجور الحقيقية في الزراعة والصناعة والبناء فضلاً عن حدوث عجز حاد في بعض

تخصصات العمالة الفنية الماهرة جنبًا إلى جنب مع وجود فائض في بعض تخصصات العمالة الفنية الماهرة وفي بعض التخصصات الآخرى.

وقد بلغ إجمالي العاملين عام ١٩٧٦م نحو ١٠.٣ مليون فردًا وارتفع إلى نحو ١٢.٥ مليون عام ١٩٨٥م، ولم تتجاوز معدلات البطالة السافرة نسبة (٧.٧٪) من قوة العمل وفقًا للتعداد العام لسكان عام ١٩٧٦م مما يعكس تمتع الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة بمستوى مرتفع نسبيًا في التشغيل.

وتميزت هذه الفترة بتصاعد أهمية الهجرة الداخلية وقطاع التشييد والبناء والقطاع غير الرسمي كآليات أساسية بجانب التشغيل الحكومي في إحداث التوازن الظاهري سفي سوق العمل وتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل.

٣. الفترة الثالثة ١٩٨٥/١٩٩٥م النمو البطيء والبطالة المرتفعة:

لعل أفضل لهذه الفترة هي فترة الانكماش حيث إن العوامل الرئيسية التي دعمت معدل النمو المرتفع في العقد السابق قد استنفذت معظم قوتها، وأصبح صافي الهدرة العائدة واقعًا خاصة بعد حرب الخليج؛ فقد تبطأ النمو الاقتصادي حتى عام ١٩٩٣م حيث نما الاقتصاد بمعدلات تفاوتت بين (٠.٣٪ إلى ٢.٥٪) سنويًا، كما سجل دخل الفرد معدلات نمو سلبية أو صفراً، وكان المصدر الرئيسي للنمو خلال هذه الفترة هو الدفع الاستثماري النشط الذي قادته الحكومة في مجال النية الأساسية.

ذلك حيث تبين في هذه الفترة عجز الآليات السابقة عن الاستمرار في المساعدة على تحقيق التوازن في سوق العمل هذا مع تعرض الاقتصاد المصري في هذه الفترة لأزمة اقتصادية حقيقية صاحبها ضعف الرواج الاقتصادي الأمر الذي دعا الحكومة إلى خفض المعدل السنوي لتوظيف الخريجين في الوقت الذي تتزايد فيه أعدادهم سنويًا وتقلص الإنفاق الاستثماري في قطاع التشييد وتباطؤ قدرته على استيعاب العمالة فضلاً عن تشبع القطاع غير الرسمي وعدم قدرته على امتصاص المزيد من المتعطلين، ومن ناحية أخرى تراجع الطلب الخارجي على العمالة المصرية وشهد سوق العمل هجرة عائدة حقيقية أدت إلى انخفاض رصيد العمالة المصرية في الخارج، كما انتشرت البطالة بين عدد غير قليل من العائدين، كذلك ضاعفت أزمة الخليج

وعودة نصف مليون عامل مصري من الكويت والعراق والدول الأخرى من حدة مشكلة التشغيل.

وهكذا تصاعد المعدل القومي للبطالة من حوالي نسبة (٢٪) في أواخر الستينيات بنسبة (٧.٧٪) وفقًا لتعداد ١٩٧٦م إلى حوالي نسبة (١٢٪) عام ١٩٨٦م، ويعني ذلك وجود حجم البطالة يبلغ ١.٦ مليون متعطل منهم حوالي نسبة (٧٦.٤٪) من الداخلين الجدد لسوق العمل بنسبة (٩٪) من قوة العمل وغالبيتهم من حملة الشهادات المتوسطة والعالية والذين أصبح عليهم الانتظار لأكثر من عدة سنوات للعثور على فرصة عمل حكومية بسبب عدم التوافق بين المهارات التي اكتسبوها وبين متطلبات سوق العمل علمًا بأن منهم نسبة كبيرة تعمل بالقطاع غير الرسمي انتظاراً لفرصة التوظف، أما بقية المتعطلين فهم غالبًا من الذكور الأميين الذين سبق لهم العمل وفقدوا وظائفهم بسبب الركود الاقتصادي وبسبب استخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال في قطاعي الزراعة والصناعة أو من الذين عادوا من دول الخليج، وجدير بالذكر أن نصيب الصناعات التحويلية في استيعاب العمالة قد انخفض من (١٣.٣٪) عام ١٩٧٦م إلى حوالي نسبة (١٢٪) عام ١٩٨٦م.

وهكذا يتضح أن سوق العمل المصري يعاني من مشكلات حادة امتدت جذورها إلى الستينيات وفاقمت خلال السبعينيات، وحين انفجرت الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينيات أزدادت اختلالات سوق العمل، وبلغت مشكلة البطالة مستويات حرجة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وقد تفاقمت هذه المشكلة نتيجة العجز الاقتصاد القومي عن تدبير فرص العمل من ناحية ومن مشكلة عدم التوافق بين عرض العمالة والطلب عليها من ناحية أخرى.

هذا ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة إلى (١٣٪) لو صححت النواقص الخطيرة التي تكتنف الإحصاءات مثل التقدير المتدنى لمعدل مشاركة النساء والتقليل من شأن استخدام بعض الفئات العمرية في قوة العمل عن ١٥ سنة والتي تزيد عن ٦٠ سنة.

ثالثا: أسباب البطالة في مصر

لقد نجحت الحكومة المصرية في الماضي في استيعاب قدر كبير من العمالة لدرجة إن الإسهاب في التشغيل عن طريق القوى العاملة أدى إلى ظهور انتشار البطالة المقنعة مما جعل الجهاز الحكومي غير قادر على تحمل أي قدر إضافي من العمالة مما أضطرت الحكومة إلى تجميد التعيين عن طريق القوى العاملة منذ عام ١٩٨٣م تقريبًا، ومن ثم ظهرت البطالة السافرة وتزايدت أعدادها ونسبها وظهر عجز المجتمع في تحديد أنشطته الإنتاجية اللازمة لإنتاج اسلع والخدمات المطلوبة على المستوى المحلي أو العالمي.

كما أن أسباب ظهور البطالة تتمثل في الخلل الكامن في أكثر من محور من المحاور التي ترتكز عليها الدولة، وهذه المحاور تتمثف في محور القوى البشرية ومحور التكنولوجيا والإنتاج ومحور المنظومات والمؤسسات وآليات التخطيط والتنفيذ ومحور العمليات.

تتعدد وتتنوع العوامل والأسباب التي ينسب إليها مجتمعة أو منفردة المسئولية عن صياغة الواقع الراهن لسوق العمل والتشغيل في مصر وتفاقم حدة مشلكة البطالة.

ويمكن عرض أهم هذه العوامل كما يلي:

غياب استراتيجية التشغيل وجانب الطلب في سوق العمل في مصر حيث يعد غياب التشغيل كهدف أصيل أو كهدف محوري في استراتجيات التنمية إلى جربتها وعلمتها مصر طوال العقود الثلاثة المنصرمة من أهم أسباب البطالة وقد أدى غياب هذا العامل المحوري والهام من التخطيط القومي إلى ظهور العديد من المناهج والأغراض المسئولة عن الواقع الحالي للتشغيل في مصر.

ويمكن عرض أهمها كما يلي:

- هبوط الإنفاق الاستثماري وعدم قرته على خلق فرص عمل تستوعب فرص العمل المنتجة.
- تناقص الرقعة المزروعة إضافة إلى زيادة المساحات المزروعة بمحاصيل تتسم بالإنخفاض النسبي لاحتياجها من عنصر العمل.

ـ تراجع معدلات هجرة عنصر العمل إلى الخارج وتزايد معدلات الهجرة العائدة.

ـ تخلي الحكومة عن سياسات الاستيعاب الاجتماعي بما يعنيه من تخلي الدولة عن الإلتزام بسياسة تعيين الخرجين.

ـ عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقًا لاحتياجات المجتمع الفعلية.

ـ الزيادة المطلقة لعدد السكان حوالي ٦٧ مليون نسمة عام ٢٠٠١م.

ـ زيادة أعداد الخريجين والمتعلمين والمتدربين الداخلين لسوق العمل سنويًا حوالي ٩٥٠ ألفا وافد جديد لسوق العمل عام ٢٠٠٠م.

ـ عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة الجديدة الوافدة.

ـ الاهتمام المتأخر بتنمية المشروعات الصغيرة.

ـ قصور نظم التعليم والتدريب عن مواجهة المتطلبات الحقيقية لسوق العمل.

ـ الاعتماد على العالم الخارجي في تنفيذ المشروعات الحيوية، والذي جاء نتيجة حتمية لإعادة بناء وتجديد البنية الأساسية والتوسع فيها وارتفاع نسبة المكون الأجنبي، والذي يحدث في المرحلة الأولى من التنمية ودون أن يواكب ذلك زيادة مماثلة في الصادرات.

ـ افتقاد الكثير من الشباب المصري الذي يبحث عن الوظائف إلى المهارات والقدرات الشخصية الذي يتطلبها سوق العمل بالداخل والخارج.

وبالإضافة إلى هذه الأسباب قد أوجز رئيس الوزراء السابق "**عاطف عبيد**" الأسباب التي يرجع إليها تفشي ظاهرة البطالة في رده على استجواب مجلس الشعب في إحدى الدورات فيما يلي:

١. الزيادة المستمرة في السكان وبمعدلات مازالت عالية في ظل سكان عددهم يزيد عن ٦٥ مليون نسمة حيث تبلغ نسبة الزيادة ما يقرب من نسبة (١ . ٢٪) سنويًا تحتاج إلى توفير مليون فرصة عمل جديدة سنويًا؛ فمنذ عشرين سنة كان العدد المطلوب لا يتجاوز ٥٠٠ ألف زاد الطلب على الوظائف إلى الضعف خلال عشر سنوات.

٢. السبب المباشر في البطالة يتمثل في طبيعة النظام الاقتصادي؛ فالنظام الاشتراكي يجعل التوظيف مسئولية الدولة حيث يفرض عليها توظيف الجميع حتى يوجد عمل لهم.

وينتج عن ذلك تفاقم البيروقراطية ويسوء الأداء وتضعف القدرة على المنافسة بينما النظام الحر لم يستبعد دور الدولة في التوظيف إلا أنه يكون محدود أو من ثم نقل الجزء الأكبر من المسئولية على الأنشطة الغير حكومية.

٣. الحجم المتواضع للسوق الداخلية التي يمكنها استيعاب كميات من السلع المنتجة وتلك التي يمكن أن تنتجها الطاقات المتاحة للمجتمع.

٤. افتقار الكثير من الشباب الذي يبحث عن الوظائف إلى المهارات والقدرات الشخصية التي يطلبها سوق العمل بالداخل والخارج.

٥. الاعتماد على العالم الخارجي في تنفيذ المشروعات الحيوية والذي جاء نتيجة حتمية لإعادة بناء وتجديد البنية الأساسية والتوسع فيها وارتفاع نسبة المكون الأجنبي، والذي يحدث دائمًا في المرحلة الأولى من التنمية ودون أن يواكب ذلك زيادة مماثلة في الصادرات.

٦. عدم قدرة القطاع الخاص المصري باستثماراته على استيعاب العمالة القادمة إلى سوق العمل حيث توقفت الحكومة منذ ١٩٨٣م عن استقبال جزء كبير من العمالة التي كانت تدرجها في كشوف الموظفين، ولم يقدم القطاع الخاص العدد الكافي من الوظائف لاستيعاب الفائض عن احتياجات الحكومة.

وبصفة عامة يمكن تقسيم الأسباب المؤدية للبطالة في مصر إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية كما يلي:

أ) العوامل الداخلية وتتمثل أهمها فيما يلي:

١. الارتقاء المستمر في معدل النمو السكاني.
٢. ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف.
٣. إنشاء العديد من المعاهد والجامعات الأهلية والتي لا يحتاجها سوق العمل فعلاً.
٤. النمو غير المتوازن بين القطاعات في ظل الانفتاح الاقتصادي.
٥. انخفاض تكلفة التعليم في مراحله المختلفة وخاصة الجامعيين، كما يؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم.

٦ . نظام القبول بالجامعات والمعاهد الأزهرية .
٧ . تزايد أعباء المديونية الخارجية ، وذلك على حساب الأنشطة الاستثمارية بها .
٨ . نظرة التقدير والتبجيل التي توارثتها الأجيال في مصر نحو الشهادة الجامعية .
٩ . إنشاء العديد من المعاهد والجامعات الأهلية والتي لا يحتاجها سوق العمل فعلاً .
١٠ . انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي بمعنى أن المشروعات لا تستطيع بسرعة وسهولة التحكم في عرضها بحيث يتلاءم مع التغيرات في الطلب .
١١ . قصور المعلومات عن سوق العمل في مصر والخاصة بظروف العمل وطبيعة المؤهلات والمهارات المطلوبة ومستويات العرض والطلب في الأنشطة المختلفة ولفترات قادمة .
١٢ . الاعتماد على الدولة في تعيين الخرجيين وزيادة البطالة بعد إنحسار هذا الدور .

ب) العوامل الخارجية وتتمثل أهمها فيما يلي :

١ . وجود اتجاهات إنكماشية في الدولة الصناعية حيث ظهرت معدلات الإنفاق الاستثماري فيها تراجعًا ملموسًا .
٢ . انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية إنخفاضًا متواصلاً في الثمانينيات .
٣ . الاتجاه التنازلي لأسعار الموارد الأولية وخاصة الزراعية .
٤ . الاتجاهات التضخمية وتأثر مصر بهذا التضخم .

رابعًا: صور البطالة في مصر

يوجد العديد من أنواع البطالة التي يعاني منها المجتمع المصري، ومن أهم صور البطالة انتشاراً في مصر الصور الثلاثة التالية :

١. البطالة السافرة:

تعرف بأنها وجود أعداد من الأشخاص ذكوراً وإناثًا مستعدة للعمل ولا تجد فرصًا للتشغيل في داخل المؤسسات الاقتصادية .

وهذا النمط من البطالة مالوف وموجود ويحدث نتيجة لقصور الطلب على الأيدي العاملة وخاصة في القطاعات الإنتاجية غير الزراعية كالصناعة وبعض الخدمات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة .

وتظهر البطالة السافرة بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل مقارنا بالطلب خاصة وأن قطاعات الاستيعاب في سوق العمل المصري لعبت دوراً متميزاً في امتصاص أعداد كبيرة من قوة العمل.

فعلى سبيل المثال بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م كان عدد العاملين بالحكومة والقطاع العام يفوق ٥ . ٢ مليون فرد علاوة إلى أن عدد العاملين المصريين بالخارج بلغ مائة وخمسين ألف فرد تقريباً.

ويضم القطاع غير المنظم عدداً يتراوح ما بين مليون إلى مليونيين فرداً تقريباً، وقد أدى ذلك إلى تأجيل تفاقم مشكلة البطالة السافرة في مصر على النحو التالي ظهرت به في الوقت الراهن، والذي يمكن إرجاعه ببساطة إلى وصول آليات التكيف في سوق العمل المصري إلى حدودها القصوى، وبالتالي عدم قدرتها على أداء دورها السابق بفاعلية نتيجة لما يلي:

* تزايد أعداد العاملين في القطاع العام والإدارة الحكومية من جهة والزيادة المستمرة في أعداد الخرجين (مؤهلات عليا ومتوسطة) من جهة أخرى جعل من الصعب الإلتزام بمبدأ تشغيل الخرجين من قبل الدولة نظراً لما تمثله هذه السياسة من عبء على الموازنة العامة خاصة، وقد تعين أن تشغيل ٧٥٠ ألف مواطن يجعل الحكومة تضطر إلى توفير مبلغ ١٢ مليار جنيه مما أدى إلى تباطؤ الحكومة في تعيين الخرجين، ـ ويؤكد ذلك أنه منذ عام ١٩٨٤ م لم يصدر قرار القوى العاملة إلا بتعيين لعض التخصصات التي تفي باحتياجات بعض الوزارات، ومنذ ذلك الحين تحول غالبية الخرجين إلى متعطلين أملين التعيين بواسطة القوى العاملة.

وتشير نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشأت لعام ١٩٩٦م إلى أن الحجم الإجمالي للبطالة في مصر معبراً بعدد القادرين على العمل الباحثين عنه والراغبين فيه في الفئة العمرية من سن ١٢ سنة إلى سن ٦٥ سنة قد بلغ أكثر من مليونيين فرد تقريباً أو بنسبة (٧ . ١٤٪) من مجمل قوة العمل.

٢. البطالة المقنعة:

ويقصد بها أنه يوجد عدد كبير من العاملين يعملون في أنشطة إنتاجية، والذين يمكن سجهم دون حدوث أي تغيير في النتائج الكلية.

ويلاحظ أن هذا النوع من البطالة يوجد في القطاعي الصناعي وتعاني غالبية المصانع الحكومية ووحدات القطاع العام من ظاهرة البطالة المقنعة نتيجة إلتزام الدولة بتعيين الخريجين.

وتتمثل البطالة المقنعة في الحالة التي يصبح فيها الناتج الحدي للعامل صفرصا أو سالبًا أو ضئيلاً بدرجة لا تذكي حيث يرى البعض أن ارتباط اصطلاح البطالة المقنعة بالحالات المصاحبة لفترة الكساد في الدول الصناعية وحالات النمو في الدول النامي؛ ففي سنة ١٩٣٦م وصف (روبيون جوان Robinson Joane) اصطلاح البطالة المقنعة على حالة عمال المصانع الذين استغنى عن خدماتهم واضطروا إلى قبول أعمال تافهة لا تكاد تسد رمقهم.

كما أن ارتباط ظاهرة البطالة المقنعة بالزراعة في الأقطار النامية (مصر على سبيل المثال) أصبح أحد العلامات الأساسية والتي تعتمد أساسًا على افتراض توافر البطالة المقنعة في القطاع الزراعي وإمكان الاعتماد على فائض العمالة غير المستغل في هذا القطاع في أنشطة كثيفة الاستخدام للعمل.

وفي هذا اصدد كان النموذج الممثل لحالة من فائض العمالة الزراعيين (البطالة المقنعة) مثالاً يستخدم في تحقيق صحة المقولة (القدرة الكامنة على الإدخار) لأنه عندما يتم توجيه فائض العمالة إلى أوجه أخرى من الأنشطة المنتجة فلن يترتب على ذلك زيادة في الاستهلاك طالما تظل أجورهم مساوية لقيمة استهلاك القديم.

وبالتمعن في حقيقة العلاقات السائدة في القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى ونتيجة لهجرة الكثيرين للأسواق العربية يبين عدم وجود بطالة فعلية في العمالة الزراعية بمعناها الحرفي حيث أن نقص العمالة الزراعية هو الصحيح؛ فهناك تزايد في الطلب على العمال الزراعيين وصل إلى هذا الندرة وارتفاع قيمة الأجور الأسمية والحقيقية للعمل الزراعي في الوقت التي تشير فيه كافة الدلالات، ومن بينها نتائج التعدادات الأخيرة.

ومما يشير الدهشة أن نجد معدل البطالة يصل إلى نسبة (٢ . ٤٪) بين فئة الأميين أو من يقرأ ويكتب بينما يصل إلى نسبة (٧ . ٢٢٪) لفئة المؤهلات المتوسطة بنسبة (٢ . ٢٠٪) للمؤهلات فوق المتوسطة ونسبة (٣ . ١٣٪) للمؤهلات الجامعية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن العملية التعليمية قد أحدثت اختلال في حالة التكيف القائمة بين القوى العاملة وبين فرص العمل المتاحة دون التوصل إلى فرص جديدة من التكيف عند مستويات أعلى من التشغيل.

٣. البطالة الإختيارية:

حيث يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمالة أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملائمة للقدرات والطموحات.

وهذا النوع يتمثل في اختيار الفرد الفراغ بدلاً من العمل واكتساب الأجر الإضافي لا لأنه حقق دخلاً كبيراً ووفر له مستوى معيشة مرتفع تصبح معه الراحة مفضلة على الأجر الإضافي الذي يحصل عليه لأنه يصبح العزوف عن العمل مفضلاً على بذل المزيد من الجهد.

وهذا النوع من البطالة يتميز بطابع حضاري حيث توجد علاقة طردية بين وحدات جهد العمل ومستوى الدخل لفترات أطول نتيجة لوجود قدر أكبر من التطلعات التي تتطلب المزيد من العمل لتوفير إمكانيات تحقيقها ويعدها يبدأ تفضيل الراحة على المزيد من بذل الجهد.

وفي مجال اسعي لتعظيم فرص العمل المحلي يجب أولاً التأكد من أن تعدد أنواع البطالة يعني تعدد الحلول لمواجهة البطالة وخلق الفرص المتاحة لمواجهتها.

- ففي حالة البطالة السافرة يكون من الأصوب النظر إليها كدلالة على نقص فرص العمل قبل أن كون تعبيراً عن فائض في فرص العمل ومهاراته، ومن ثم يكون التركيز أساسًا على خلق وتوفير فرص عمل إضافية وليس الحد من خريج الجامعات والتوسع في خريج المؤهلات المتوسطة لأن ذلك لا يكون إلا محاولة الانتقال من البطالة السافرة إلى البطالة المقنعة.

- وفي حالة البطالة المقنعة فإن إجراءات التسريح (المعاش المبكر) أو وقف وإبطاء التعيين لن يؤدي إلا إلى تفجير البطالة السافرة واتخاذها أبعاداً اجتماعية وسياسية جديدة، ويتمثل العلاج السليم في العمل أولاً على التوسع في الطاقات الإنتاجية الجديدة وتشغيل الطاقات العاطلة.

- أما البطالة الاختيارية التي تكون عند مستوى الدخل المنخفض ومواجهتها بأنشطة جديدة قبل القضاء على أوجه التخلف سيزيدها حدة وتعقيداً لأن الزيادة الناتجة من الطلب على العمل ستدفع الأجور إلى الزيادة في ارتفاع الأجور.

كما يوجد أنواع أخرى من البطالة أهمها :

١ . **البطالة الموسمية :** يقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معينة من الشباب والكبار في مواسم معينة ، كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه ، وقد يؤدي ذلك إلى انتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن فتسبب ذلك في حدوث ضغط على الإسكان والخدمات العامة .

٢ . **البطالة الدورية :** تنتشر البطالة الدورية في البلاد الرأسمالية المتقدمة التي يتعرض اقتصادها القومي للأزمات الناتجه عن إنخفاض الطلب الفعلي مما ينتج عنه تعطيل لجانب كبير من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ، ومن ثم تفشى البطالة بين العمال ويترتب على هذه الأزمات أثار خطيرة على اقتصاديات هذه البلاد .

٣ . **البطالة الجزئية (الاحتكاكية) :** وتعني عجز العامل عن العثور على عمل منظم أو تدنى الدخل من العمل إلى حد الكفاف أو أقل أو ترك العمل لفترة من الوقت مثل الحصول على أجازة بدون مرتب كوسيلة للبحث عن عمل آخر أفضل ، ومن أسباب حدوثها دخول عمال جدد إلى قوة العمل ورجوع عمال قدامى إلى ميدان العمل والتنقل الأختياري بين الوظائف المختلفة .

٤ . **البطالة الهيكلية :** تنتج عن الخلل الهيكلي لمجموعة السياسات الاقتصادية المطبقة في مجالات الاستثمار من ناحية وسياسات التشغيل من ناحية آخرى ، وتنشأ من إلغاء الوظائف بسبب تغير المهارات المطلوبة مثلما يحدث في حالة تدهور مستمر في صناعة ما أو التعديل الجغرافي في الهيكل الوظيفي لصناعة ما .

وبالإضافة إلى ما سبق من صور وأنواع البطالة ظهرت أنواع أخرى مستحدثة للبطالة من أهمها :

١ . **بطالة المتعلمين :** وتعني وجود فائض ملموس في القوى البشرية المتعلمة من خريجي المدارس والجامعات عما يتطلبه سوق العمل ، ويقوم فعلاً بامتصاصه .

٢ . **البطالة طويلة الآجل :** وتعني التوقف عن العمل أو عدم التمكن من الحصول على فرصة عمل للفترة تمتد لعام أو أكثر .

٣ . **البطالة عن طريق التحصيل العلمي :** وتشير إلى العاطلين نتيجة استمرارهم في التحصيل العلمي .

٤ . **بطالة كبار السن :** وهم الذين يتمتعون بالقدرة الطبيعية على العمل إذا إتيحت لهم الفرصة .

٥ . **بطالة المهمشين :** وهم الذين يلغو في سن العمل ويرغبون فيه ولا يتمكنون من الحصول على عمل منتظم أو مستقر .

خامسًا: حجم مشكلة البطالة في مصر

إن التنمية في أي مجتمع هي عملية تغيير مخطط يستهدف الانتقال من وضع غير مرغوب فيه إلى وضع أفضل يرجى الوصول إليه وغنى عن الذكر مدى أهمية الموارد المادية كعنصر لا يمكن تجاهله في العمله افتنموثةن كما أن العنصر البشري عنصر حاسم وحاكم في إحداث العملية التنموية في أي مجتمع ، وأن كل أفراد المجتمع مطالبون بالمساهمة في العمل بخبرة ؛ فإذا لم يوفق فرد منهم في أن يقوم بواجبه في الإنتاج في المجتمع أو (الجماعة) التي يعيش فيها ألحقها خسارة مادية من جراء تعطيلهم ، والخسارة هنا تقدر بالنقص الذي يصيب العلاقات الاجتماعية والإندماج والتفاعل مما تؤدي إلى التخلف والتفهقر بالمجتمع إلى الخلف لذلك تسعى جميع دول العالم إلى تحقيق النمو والتقدم لإشباع احتياجات أفرادها ، وسواء كانت هذه الدول متقدمة أو نامية تستخدم التنمية فيها كمنهج ووسيلة لتحقيق التقدم والرفاهية لشعوبها ، وإذا كانت الدول المتقدمة تسعى لتحقيق التنمية الشاملة بسرعة معينة فعلى الدول النامية أن تسير في طريق التنمية بهذه السرعة تستطيع أن تدركها وتقلل في الفجوة بينهم .

وتسعى مصر جاهدة لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة من أجل اللحاق بركب الحضارة والتقدم ومواكبة التقدم العالمي .

وتؤكد البيانات خطورة مشكلة البطالة في مصر سواء حيث الحجم أو الأثار المباشرة أو الغير مباشرة على التنمية الاقتصادية ؛ فالزيادة السكانية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تبدوا متعارضة تمامًا مع ما تعلنه سياسة الدولة من أهداف تتعلق بالتغير السكاني والجد من نموه .

والبطالة في مصر لا تعتبر ظاهرة جديدة لأن المجتمع تعايش مع بطالة مختلفة الجذور والأحجام لسنوات طويلة، وربما تفاقمت مشكلة البطالة نتيجة لتكاثر خريجي الجامعات خلال السنوات التي أوقفت فيها الحكومة سياسات تعيين الخريجين.

وتتباين الإحصاءات الصادرة عن الهيئات المختلفة في الدولة عن حجم البطالة في مصر فما يصدر عن وزارة القوى العاملة يختلف عن ما أقرب به المجالس القومية المتخصصة، وأيضًا يختلف عن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، كما تختلف جميعها عن بيانات مراكز البحوث وتقديرات الباحثين والعلماء المتخصصين والذي يساهم في هذا التقارب في الإحصاءات تعقد هذه المشكلة وتنوعها من (موسمية – دورية) تنتشر في المناطق الزراعية إلى (سافرة) تنتشر في القطاعات الحضرية وبطالة (مقنعة) يختص بها الجهاز الحكومي وقطاع الخدمات غير الإنتاجية.

ولقد شهد المجتمع المصري تغييرات شاملة في هذه المجالات حيث تعرض للتغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية طوال السنوات الثلاثين الماضية، وحدثت تطورات كبيرة في هذا الشأن، وأن اختلفت التوجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في كل فترة؛ ففي الفترة الأولى ١٩٥٢/ ١٩٥٩م، أما الفترة الثانية من ١٩٦٠/ ١٩٦٤م التي تميزت بالتخطيط الشامل إلى حد ما، وقدمت خلالها الخطة الخمسية الأولى بينما الفترة الثانية من ١٩٦٦/ ١٩٧٣م توقفت التنمية نتيجة لعوامل عدم الاستقرار إذ شهدت هذه الفترة ثلاث حروب هي حرب اليمن ثم حرب ١٩٦٧م وأخيرًا حرب ١٩٧٣م.

ثم شهد المجتمع المصري تغييرات كبيرة في نهاية السبعينيات حتى نشأة فكرة الهجرة للبحث عن العمل وفرص أفضل للحياة، وخلال الثمانينيات بدأت بعض الدول العربية في برامج تشغيل أبنائها بدلاً من العمالة المستوردة من الخارج المهاجرين مما أدى إلى عودة أعداد كبيرة من هؤلاء المهاجرين ليحتل البعض فيها طبقًا لخبراتهم الأماكن التي كان من المفترض أن تستوعب أعدادًا كبيرة جديدة من الخريجين والشباب، وإضافة إلى ذلك الشباب الذين لم يجدوا فرصة للعمل والتي زادت من أعداد البطالة.

وطبقًا لأخر إحصاء رسمي عام ١٩٨٦م ذكر أن عدد العاطلين بالدول العربية ٥ . ٢ مليون عامل مصري نصفهم تقريبًا في العراق، وبعد حرب الخليج عاد إلى أرض مصر أعداد كبيرة ممن كان يعملون بالعراق والكويت، وفي بعض الدول العربية الأخرى مما كان له أثار كبيرة في

تقفاقم مشكلة البطالة والتزاحم على فرص العمل المتاحة سواء في القطاع الحكومي أو العام وحتى في القطاع الخاص.

ومما يزيد مشكلة البطالة خطورة عدم قدرة الاقتصاد القومي على خلق فرص توظيف حقيقة تتناسب مع أعداد المتعطلين وخاصة بالنسبة للمتعلمين وخريجي الجامعات إذ أن على خريجي الجامعات والمعاهد العليا والثانوية الفنية الانتظزار قرابة ١٠ سنوات إلا أن هذا لا ينطبق على بعض التخصصات الفنية مثل الأطباء والمهندسين المعماريين ومساعدي المهن الطبية والمدرسين وغيرهم.

وتعتبر مشكلة البطالة مشكلة عالمية وتتواجد بنسب متفاوتة في كافة دول العالم المتقدمة ومنها النامية على السواء، ورغم أن الدول المتقدمة تتميز على غيرها بإنخفاض معدل النمو السكاني إلا أن ظاهرة تواجد البطالة في تلك الدول المتقدمة تعود إلى التقدم التكنولوجي المتنامي والاستعاضة بالآله عن الإنسان مع استيعادها للمشروعات كثيفة العمالة.

وتشير بيانات منظمة العمل الدولية بأن حجم البطالة بلغ نحو نسبة (٦٩٪) في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو نسبة (٩٪) في ألمانيا الغربية، ونحو نسبة (١٢٪) في إنجلترا وهولندا، ونحو نسبة (٩ . ١٣٪) في يوغسلافيا، وذلك من إجمالي قوة العمل في تلك الدول وفقًا لبيانات عام ١٩٨٣م.

غلا أن الواقع المصري يؤكد أن مشكلة البطالة السافرة الإجبارية في مصر لا تكمن خطورتها في بأعداد العاطلين المتنامي فقط، وإنما تكمن في نوعيتها ةالتي تتمثل في أن أكثر من (٩٠٪) من المعطلين من الشباب المؤهل تعليميًا سواء من شباب الجامعات والمعاهد العليا أو من الشباب الحاصل على المؤهلات المتوسطة الفنية، وتؤكد البيانات خطورة مشكلة البطالة السافرة الإجبارية في مصر سواء من حيث الحجم أو المدلول أو الانعكاسات المباشرة أو يغر المباشرة، وحيث إن البطالة السافرة هي أكثر جوانب مشكلة التشغيل إزعاجًا في الوقت الحالي، لذا فإننا ستوليها قدراً كبيراً من لالاهتمام لإظهار أبعاد تلك المشكلة الكبرى.

وأوضح التعداد أن معدلات البطالة حوالي (١٢٪) سنة ١٩٨٦م ولا يتفاوت هذا المعدل إلا بقدر محدود للغاية مع اختلاف الحدود العمرية لتعريف القوى العاملة، والملاحظ أن

مستوى البطالة قد ازداد تزايداً حاداً اعتباراً من عام ١٩٦٠م حيث كان مستقراً عند مستوى متواضع قدره نسبة (٢٪) ثم قفز عام ١٩٧٦م إلى مستوى يتأرجح بين نسبة (٤٪) طبقًا لاختلاف الحدود العمرية الدنيا للقوة العاملة، وذلك قبل أن يصل إلى مستوى عام ١٩٨٦م.

ومن الملاحظ أيضًا أن الزيادة في مستوى البطالة الجديدة بين عامي ١٩٧٦ – ١٩٨٦م لذوي الأعمار ١٥ سنة فأكثر من نسبة (٤٪ إلى ٩٪) تفوق كثيراً الزيادة المناظرة لذوي الأعمار ٦ فأكبر بين (٧٪ ـ ٩٪) مما يؤكد أن البطالة الجديدة تتجه إلى التركيز في أعمار ما بعد الطفولة على عكس الحالة في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧م.

وتؤكد بيانات التعدادات السكانية الثلاث فرضية زيادة مستوى البطالة في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية بصرف النظر عن المستوي العام السائد للبطالة؛ فقد بلغ معدل البطالة في المناطق أعلى الترتيب بينما كانت المعدلات المناظرة للمناطق الريفية (١٪ ـ ٦٪ ـ ١١٪) تقريبًا، ومن الأمور الملفتة للنظر أن الفارق بين معدل البطالة في الحضر والريف يكاد يكون ثابتًا عند مستوى (٣٪) في التعدادات الثلاث دون أن يتأثر هذا الفارق بالاتجاه التصاعدي للبطالة التي شهدته مصر في السبعينيات والثمانينيات.

وتوضح البيانات أن هناك تفاوتًا صارخًا بين مستوى البطالة بين الجنسين فبينما يزداد معدل البطالة قليلاً عن (١٠٪) بين الذكور في تعداد ١٩٨٦م يصل معدل البطالة للإناث إلى (٢٤٪) ومن الملاحظ أيضًا أن البطالة بنوعيها بين الذكور يزداد في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية بينما ينقلب الوضع بالنسبة للإناث حيث تجدهم أكثر عرضة للبطالاة في الريف عنه في الحضر.

ونجد البطالة لعام ١٩٨٦م تتركز في الفئة العمرية من ١٥ـ١٩ سنة وتمثل نسبة (٢٥٪) وفي الفترة العمرية (٢٠ـ٢٩) حوالي نسبة (٢٪)، وبمعنى آخر نجد أن هناك أكثر من نصف شباب وشابات مصر المنتمين غلى القوة العاملة يبحثون عن عمل ولا يجدونه.

ويعتقد أن إنتشار البطالة بهذا المستوى الذي يتعدى كل الحدود المقبولة هو من اهم الدوافع وراء المشاكل المتعددة التي يعاني منها شباب مصر في وقتنا الحالي، ومن هنا تأتي قناعتنا بأنه ليس هناك ما يستحق أهتمام الدولة بأجهزتها المعنية أكثر من مشكلة البطالة وخصوصًا بين السكان في مقتبل العمر.

وإنه ليس هناك اتفاقًا على النسب المعروضة للبطالة حيث نجد من يرى أن التعدادات العامة للسكان (١٩٦٠ـ١٩٧٩ـ١٩٨٦) تميل للمبالغة في نسب البطالة نظرًا لاشتمالها على فئة العمر (٦ـ١٢ سنة) التي يفترض التحاق أفرادها بالتعليم الإلزامي الابتدائي.

ونعتمد في الحصول على نسب البطالة على مصدرين أساسيين هما:

أولاً: التعدادات العامة للسكان والإسكان مثل تعداد ١٩٦٠ـ١٩٧٦ـ١٩٨٦.

ثانيًا: بحوث القوى العاملة بالعينة والتي تصدرها وزارة القوى العاملة والتدريب والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ونلاحظ أن بيانات التعدادات أكدت عمومية وشمولاً والمبالغة أحيانًا بينما الأرقام التي تستند إلى بحوث القوى العاملة تتميز بكونها تصدر بشكل شبه منتظم سنويًا إلا أنه يعاب عليها تغيرات العينة، ويجب أن نلاحظ أن تقدير البطالة كما ورد في تعداد ١٩٨٦م يميل إلى التجز لأعلى، وذلك لإجرائه في شهر نوفمبر الذي يمثل موسم كساد بالنسبة للزراعة، ومن ثم فهو يتضمن قدرًا لا بأس به من البطالة الموسمية.

ومن جانب آخر تعتقد أن عددًا كبيرًا من خريجي الجامعات والمعاهد العليا الذي ينتظر التعيين في القطاع الحكومي يعتبرون أنفسهم متعطلين حتى ولو كانوا يمارسون أنشطة موسمية أو بشكل متقطع على اعتبار أن هذه الأنشطة لا تمثل من وجهة نظرهم فرص عمل مستمرة ملائمة لمستوى تأهيلهم.

وتشير بيانات التعداد إلى أن معدل البطالة يتجه إلى الانفاع كلما إزداد المستوى التعليمي للأفراد إلى أن يبلغ أقصى معدل له بين حملة المؤهلات المتوسطة والأقل من الجامعية ثم يتجه إلى النقصان النسبي بين حملة المؤهلات العليا أي أنه بصفة عامة ترتبط البطالة مع المستوى التعليمي لارتباطًا فرديًا ولا يكاد يختلف هيكل البطالة حسب المستوى التعليمي من تعداد إلى آخر.

يتضح لنا أن الفئة العمرية (١٥ـ٣٠سنة) أعلى فئة عمرية تعاني من البطالة، وهذا يعني أن قضية البطالة في مصر هي مشحكلة بطالة الشباب.

وقد اهتمت كافة أجهزة الدولة بمشكلة البطالة سواء كانت هذه الأجهزة تنفيذية أو تشريعية أو علمية لما تمثله من خطورة اجتماعية واقتصادية وسياسية على مصر فعقدت العديد من

المؤتمرات لمناقشة هذه القضية فنجد الحزب الوطني يعقد مؤتمرة الخامس عام ١٩٨٩م حول قضية البطالة أبعادها وأساليب علاجها، ثم تعقد جامعة حلوان من خلال كلية التجارة وإدارة الأعمال الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ودورها في توظيف وتمليك خريجي الجامعات المصرية في نفس العام، ثم في نفس العام ١٩٨٩م عقدت جامعة القاهرة من خلال كلية الاقتصاد والعلوم السياسية المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد عن البطالة في مصر، ثم في نفس العام أيضًا عقدت الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع مؤتمرها العلمي الرابع، وكان موضوعه عن الموارد البشرية والبطالة ويوضح هذا مدى الاهتمام بهذه القضية الذي شهده عام ١٩٨٩م بتناول قضية البطالة في مصر لما تمثله من خطورة على مستقبلها.

وعلى جانب آخر اهتمت الأجهزة التشريعية بتناول هذه القضية فنجد مناقشات مجلس الشعب السنوية تأخذ قضية البطالة فيها نسبة كبيرة، ثم نجد لجنة الشباب بالمجلس تضع دراسة عام ١٩٩٠م عن البطالة سواءًا بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال التقارير عن تخطيط القوى العاملة وارتباطها بسياسة التعليم والتدريب.

وإنه بصفة عامة يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة البطالة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات عما كانت عليه في الخمسينيات حيث كانت نسبة البطالة (١ . ٢٪) من جملة قوة العمل عام ١٩٥٠، وأخذت في الاتفاع حتى وصلت إلى نسبة (٨٪) عام ١٩٩٩م، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي الذي يوضح جملة قوة العمل وعدد المشتغلين من الذكور والإناث ونسبتهم المئوية وعدد المتعطلين من عام ١٩٥٠م حتى عام ١٩٩٩م.

جدول يوضح أعداد المتعطلين والمشتغلين

حسب النوع نسبة إلى جملة السكان خلال الفترة من ١٩٥٠ـ١٩٩٩م

السنة	النوع	عدد المشتغلين	٪	عدد المتعطلين	٪	جملة قوة العمل
١٩٥٠	ذكور	٥٠٣٤٣١٦	٩٨.٣	٨٩٢٦٧	١.٧	٥١٢٣٥٨٣
	إناث	٢٨٥٣٣٩	٩٢.٥	٢٣٢٦٨	٧.٥	٣٠٨٦٠٧
	جملة	٥٣١٩٦٥٥	٩٧.٩	١١٢٥٣٥	٢.١	٥٤٣٢١٩٠

١٩٦٠	ذكور	٦٣٥٧٩٥٧	٩٨.٣	١١٢٨٢٥	١.٧	٦٤٧٠٧٨٢
	إناث	٣٦٠٣٦٢	٩٢.٥	٢٩٣٩٠	٧.٥	٣٨٩٧٥٢
	جملة	٩٧١٨٣١٩	٩٧.٩	١٤٢٢١٥	٢.١	٦٨٦٠٥٣٤
١٩٧٠	ذكور	٧٦٨١١٦٦	٩٦.٦	٢٧١٢٣٩	٣.٤	٧٩٥٢٤٠٥
	إناث	٥٢٥٣٨٤	٨٤.٤	٩٧٤٢٧	١٥.٦	٦٢٢٨١١
	جملة	٨٢٠٦٥٥٠	٩٥.٧	٣٦٨٦٦٦	٤.٣	٨٥٧٥٢١٦
١٩٨٠	ذكور	٩٥٦٤٩٥٨	٩٦.٦	٣٣٧٧٦١	٣.٤	٩٩٠٢٧١٩
	إناث	٦٥٤٢٣٤	٨٤.٤	١٢١٣٢٠	١٥.٦	٧٧٥٥٥٤
	جملة	١٠٢١٩١٩٢	٩٥.٧	٤٥٩٠٨١	٤.٣	١٠٦٧٨٢٧٣
١٩٩٠	ذكور	١١١٦٨٩٠	٩٠.٧	١١٤٧٧٨١	٩.٣	١٢٣١٦٦٧١
	إناث	١١٢٤٩٨٥	٧٤.٥	٣٨٤٦٨٤	٢٥.٥	١٥٠٩٦٦٩
	جملة	١٢٢٩٣٨٧٥	٨٨.٩	١٥٣٢٤٦٥	١١.١	١٣٨٢٦٣٤٠
١٩٩٩	ذكور	١٣٩٧٢٧٠٠	٩٥.٠	٧٢٧٧٠٠	٥.٠	١٤٧٠٠٤٠٠
	إناث	٣١٦٢٥٠٠	٨٠.٧	٧٥٤١٠٠	١٩.٣	٣٩١٦٦٠٠
	جملة	١٧١٣٥٢٠٠	٩٢.٠	١٤٨١٨٠٠	٨.٠	١٨٦١٧٠٠٠

وباستقرار الجدول السابق يتضح ما يلي :

١ . أن أعداد المتعطلين قد بلغو ا ١١٢٥٣٥نسمة عام ١٩٥٠بنسبة قدرها (١ . ٢٪) من جملة قوة العمل .

٢ . زاد عدد المتعطلين حتى وصل إلى ١٤٢٢١٥ نسمة عام ١٩٦٠ مع ثبات النسبة (١ . ٢٪) من قوة العمل .

٣ . تضاعفت أعداد المتعطلين في عام ١٩٧٠ حيث أصبح العدد ٣٦٨٦٦٦ نسمة بنسبة قدرها (٣ . ٤٪) من قوة العمل .

٤ . زاد عدد المتعطلين في عام ١٩٨٠ إلى ٤٥٩٠٨١ نسمة مع ثبات النسبة (٣ . ٤٪) من جملة قوة العمل .

٥ . ثم زاد عدد المتعطلين إلى أكثر من ثلاث أضعاف في عام ١٩٩٠ حيث أصبح العدد ١٥٣٢٤٦٥ نسمة قدرها (١ . ١١٪) من جملة قوة العمل .

٦ . كانت هذه النسبة هي أعلى نسبة متعطلين في خلال هذه الفترة حيث انخفض عدد المتعطلين إلى ١٤٨١٨٠٠ نسمة عام ١٩٩٩م، وبالتالي انخفضت نسبة المتعطلين إلى (٨٪) عام ١٩٩٩م .

ومن ثم نلاحظ أن أعداد المتعطلين كانت تسير بمعدل طبيعي خلال الفترة من عام ١٩٥٠م حتى عام ١٩٨٠م، ثم قفزت قفزة شديدة من عام ١٩٨٠م حتى إلى عام ١٩٩٠م، وهذا ما تعاني أثاره إلى الآن قد يرجع ذلك بجانب الأسباب المتعددة للبطالة إلى التوسع في سياسات التعليم حتى شملت مظلة التعليم المجتمع بأكمله ودون أن يقابل ذلك سياسة اقتصادية يكون هدفها امتصاص هؤلاء الخريجين من المراحل التعليمية المختلفة إلى غير ذلك من العوامل التي ذكرت في أسباب البطالة .

سادسًا: الهجرة وعلاقتها بمشكلة بطالة الشباب في مصر

تعد ظاهرة الهجرة من أقدم الظواهر الإنسانية فمنذ وطئت أقدام الإنسان سطح الأرض وهو دائم التنقل والترحال من مكان إلى آخر ، وذلك سعيًا وراء ظروف إنسانية وبيئية أفضل .

والهجرة الخارجية تعني انتقال أفراد من دولة إلى أخرى للبحث عن الكسب والعيش أو البحث عن أعمال يدوية أو خدمات عقلية يؤديها .

وعلى ضوء ذلك يمكن أن تعرف الهجرة الخارجية المؤقتة التي حدثت في مصر في السبعينيات على أنها ذلك التحرك الذي قام به أعداد من المصريين إلى الخارج للعمل في دولة عربية أو غير عربية واستمروا في هذه الدول فترة من الزمن سواءاً كانت هذه الفترة في دولة واحدة أو دول متعددة؛ فالهجرة ظاهرة بيئية متداخلة أو ذات أبعاد متعددة ولذا يجب التعامل معها من خلال منظور شامل متكامل حيث أن سياسات الهجرة الخارجية في مجتمع ما هي إلا جزء من الاستراتيجية العاملة في هذا المجتمع .

والهجرة في مصر شهدت ذروتها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي فتحت الهجرة على مصراعية حيث وصلت هجرة المصريين إلى أوجها بعد ارتفاع النفط وهرع العمال المصريين إلى الدول العربية المصدرة للنفظ .

وقد تبنت الحكومة المصرية سياسة تشجيع الهجرة كأحد إجراءات سياسة الانفتاح الاقتصادي، وقد بنيت هذه السياسة على مقولة مؤداها أنه يوجد في مصر ثروة بشرية كافية داخليا وتصديرها لن يؤدي الى نقص فيها أو إلى جعلها حاجة نادرة .

لذا فإنه من الممكن أن تصدر مصر الثروة الشرية المتوفرة لديها لتحصل على موارد نادرة من الغير وهو رأس المال المادي في صورتية المطلوبتين وهما القروض والموارد المصنعة، وقد أدى ذلك إلى تحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد يعتمد على مصادر غير ثابتة كتحويلات المصريين في الخارج والتدفق السياحي إلى مصر .

وقد أحدثت تلك الهجرة مجموعة من الأثار السلبية المختلفة على المجتمع المصري من الناحية الاقتصادية والاجتماعية توجزها في الآتي :

١ . انخفاض معدلات الاستثمار نتيجة ضعف الإدخار المحلي لأنه يحرم سوق العمل من المزيد من فرص العمل .
٢ . عودة المصريين من الخارج بسبب نقص حجم العمل في الدول التي كانوا بها يضغطون على سوق العمل ضغطًا شديداً بإضافة المزيد من راغبي الحصول على عمل .
٣ . رغبة الكثير من العائدين من الخارج في عدم العمل مؤثرين الإنفاق من أموالهم المدخرة وعدم رغبتهم في إقامة مشروعات استثمارية يكون من شأنها إثراء سوق العمالة المصرية .

فالبرغم من أن الهجرة أحد مداخل علاج البطالة إلا أنها أيضًا يمكن أن تصبح أحد عوامل البطالة عندما تكون هجرة مؤقتة مرحلية، أو تكون في شكل أجازة بدون مرتب حيث يشغل هؤلاء أو يحجزون فرص عمل يمكن اتاحتها لو تمت الهجرة بصورة نهائية .

ولكن يجب أن نسجل أن الهجرة الداخلية في مصر وخاصة من الريف إلى المدينة، وخاصة القاهرة تعد أحد أسباب البطالة في مصر، وتعتبر الهجرة الداخلية منفذ للعمالة للباحث عن

فرصة عمل ملائمة أو جديدة، وفي مصر نجد الهجرة الداخلية أهم الملامح الديموجرافية المميزة للمجتمع المصري، ونجد أن محافظات الجذب السكني هي القاهرة والإسكندرية حيث يعتبران مركز للاستقطاب والجذب السكني ثم يليهما مدن القناة الثلاثة؛ بينما محافظات الطرد نجد المنوفية في المرتبة الأولى تليها الدقهلية وسوهاج والشرقية والغربية.

وترتبط الهجرة الداخلية في مصر بانخفاض الدخل وانتشار البطالة فأهم أسباب الهجرة الداخلية في مصر البحث عن عمل.

سابعًا: متطلبات النظر بمشكلة البطالة في مصر

إن مشكلة البطالة في مصر ليست مشكلة مستحدثة أو جديدة علينا هذه الأيام بل هي موجودة منذ مدة وتتطور سواء من حيث حجمها أو أسبابها، كما أنها مشكلة لا تخص مصر وحدها ولكنها مشكلة عالمية أخذت أبعادًا مختلفة وساهمت فيها عوامل متعددة، وهذا يتطلب عند النظر إليها ما يلي:

أ) الاهتمام المباشر والمركز لعلاج هذه المشكلة بدون تهويل يكتفي فيها بتبادل الاتهامات واللوم وبدون تهوين اعتمادًا على أنها مشكلة عالمية وشأن مصر فيها شأن الدول الأخرى.

ب) إن البطالة في مصر أصبحت هيكلية، وبالتالي يتوقع لها الاستمرار لفترة ويلة والتزايد دائمًا لأن علاج البطالة الهيكلية يتطلب من جانب قوة العمل تخفيض معدل الزيادة السكانية، وهذا الإجراء لو اتخذ لن تظهر أثاره إلا بعد حوالي عشرين سنة منذ الولادة وحتى التأهيل للعمل.

ج) إن البطالة مشكلة ديناميكية متغيرة، وبالتالي يجب عدم التوقف عند الأطروحات السابقة لحلها والتي ثبت فشلها بل يجب تقديم اطروحات ومقترحات جديدة قادرة على مواجهة المشكلة وسرعة الأخذ بها.

د) توجد متغيرات جارية في المجتمع المصري أدت غلى تفاقم المشكلة ومنها:

ـ الهجرة المرتدة للعمالة المصرية من دول الخليج.

ـ نظام المعاش المبكر .
ـ حالة الركود .
ـ تزايد الديون محليًا وخارجيًا .
ـ اتفاقية الجات بما تؤدي إليه من منافسة غير متكافئة بين المنتجات المصرية الأجنبية في الداخل نتيجة زيادة الواردات، وفي الخارج بما يقلل من الصادرات .
ـ تخلي الدولة عن الإلتزام بتعيين جميع الخريجين وتقلص دورها، وبالتالي يتناقص احتياجها للعمالة .
ـ التزايد في عدد السكان والخلل بين برامج التعليم واحتياجات سوق العمل .

هـ) إن كل إجراءات التكييف الهيكلي التي يمر بها الاقتصاد المصري تحولاً نحو اقتصاديات السوق سوف تؤدي إلى تزايد مشكلة البطالة ذلك أنه ثبت تاريخيًا فشل أليات السوق في تحقيق التوظيف الكامل، وإن الأمر يحتاج إلى فعل إيجابي من خارج السوق عن طريق الحكومة بالدرجة الأولى، وإذا كان نظام العولمة والذي انخرطت فيه مصر يؤدي إلى تراجع دور الحكومة؛ فإن المنظمات غير الحكومية عليها مسئولية كبرى في تفعيل دورها لحل مشكلة البطالة .

ثامنًا: تفسير اتجاهات العمالة والبطالة في مصر

يتحدد أداء العمالة في أي مجتمع بترافق ثلاثة عناصر أساسية هي :

١ . معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .
٢ . إدارة الطلب على قوة العمل ودرجة مرونة أو ضبط سوق العمل .
٣ . خلق العمالة هو من أكثر الآليات فعالية لإعادة توزيع الدخل .

ومن هذا المنطلق يمكن بسهولة تفسير حالة "العمالة شبه الكاملة" التي سادت الستينيات على أساس معدل نمو عال (٦٪ في المتوسط سنويًا) ووفرة ضخمة في الطلب على قوة العمل نتيجة للاستثمار العالم أساسًا وسياسة الضبط الحازمة لسوق العمل غير مشروع ضمان التوظيف من جانب والمحافظة على نظام يقوم على أجور تضخم منخفض من الجانب الآخر .

وقد لاوحظ أن هذا النظام لم يعد قابلاً للبقاء طالما ضيقت كثيراً قدرة الدولة على تمويل الاستثمار وخاصة بالعملات الأجنبية .

وأفضل وصف لعقد ١٩٧٥/ ١٩٨٥م هو أنه عقد النمو دون وظائف حيث أن معدلات النمو العالية غير المسبوقة (٨٪ في المتوسط سنويًا) قد ارتبطت بازيادة البطالة الصريحة برغم أن الهجرة استوعبت (١٠ـ١٥٪) من جملة الطلب على قوة العمل.

ويمكن تفسير هذه المفارقة بالعجز عن استخدام التدفق الضخم للموارد لزيادة حجم الاستثمار في قطاع الاقتصاد ذات العمالة الكثيفة وعدم الاهتمام بالدعوة إلى سياسة عمالة سليمة باعتبارها بوليصة تأمين للمستقبل، والواقع أنها تبين أن تكون النمو يعادل في أهميته معدل النمو من زاوية خلق فرص العمالة.

وبالتالي فإن عدد الدروس المستفادة من تجربة هذه الفترة هي:

١. أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ضرورة بالتأكيد، ولكنه ليس بأي حال شرطًا كافيًا لزيادة العمالة؛ فلكثافة العمالة في النمو أهمية مماثلة وينبغي استكمال سياسات الاقتصاد الكلي الهادفة لضمان نمو أعلى للإنتاج بمزيج من السياسات القطاعية لزيادة الطلب على قوة العمل إلى أقصى حد.

٢. إن خطر الاعتماد المفرط على الموارد الخارجية خصوصًا تلك الموارد التي لا يتحكم فيها البلد كثيراً خطر مزدوج أنه يعزى بتجاهل مساهمة المدخرات المحلية وبتوجيه معظم الاستثمارات إلى الأنشطة قصيرة الآجل ومرتفعة العائد والتي ليست بالضرورة كثيفة العمالة.

٣. إذا حدث هذا النمط من النمو في ظل جو من اللبس عن الدور النسبي لكل من الدولة والسوق والإفراط في ضبط القطاع الخاص؛ فإن هذا قد يعرقل النمو ويفتح الباب لسلوك يبحث عن الريع صراحة في القطاع العام ولهروب رأس المال في القطاع الخاص.

أما الفترة ١٩٨٥/ ١٩٩٥م فقد كانت فترة نمو بطيء وبطالة مرتفعة، ويمكن بلا شك تفسير هذا الأداء إلى حد كبير بالركود في نمو الإنتاج المترافق مع إنخفاض الهجرة بعغد أن وصلت قمتها في بداية التسعينيات، وقد يقال كذلك أنه برغم التحول في النمو منذ ١٩٩٣م إلا أن أسواق العمل لم تستجيب بشكل إيجابي بسبب من الضبط المفرط.

وقد تكون هذه الحجة مبالغًا فيها حيث توصي الشواهد بأن سوق العمل المصربية ظلت مرنة إلى حد ما خلال تلك الفترة؛ فقد اتضح كيف انخفضت الأجور الحقيقية في كل قطاعات الاقتصاد خلال العقد الماضي، وأن الإنخفاض في أجور القطاع الخاص كان أكبر منه في أجور القطاع العام علاوة على ذلك إذا نظرنا إلى قطاع الصناعة التحويلية حيث كان نمو القطاع الخاص بارزًا فسنرى أن زيادة المكاسب الحقيقية كان أقل من القيمة المضافة والإنتاجية.

بالتالي يجب البحث عن تفسير يذهب إلى أبعد من حجة "إلغاء الضوابط" فمن المعتقد أن البطالة المتنامية خلال التسعينيات ترجع بشكل أساسي إلى بطء النمو وعدم كفاية الاستثمار إلا أن ذلك لا ينفي أهمية البيئة المساعدة التي تشجع الاستثمار النمحلي والأجنبي على السواء فالإطار القانوني "تشريعات العمل وقوانين الاستثمار" هي شروط مسبقة للنمو المستقبلي، ومن المعتقد أيضًا أن القطاع الخاص عمومًا وخصوصًا المنشأت الصغيرة والمتسوطة مثقل بالعديد من القوانين التي تعيق نموه.

والقضية هنا هي أن تقصى نمو العمالة لا يرجع أساسًا إلى ضبط سوق العمل، وبالتالي ممكن تغييره عبر إلغاء الضوابط، وإنما يرجع إلى حد كبير إلى أن النمو والاستثمار عجزًا عن خلق مستوى من الطلب الفعال يتوافق مستوى العمالة الكاملة "المضمون"، ومن ثم ينبغي أن يكون هدف السياسة هو استئناف النمو في المقام الأول دون إغفال ضرورة إصلاح سياسات ومؤسسات سوق العمل.

تاسعًا: أثر نظام التعليم في مصر على مشكلة البطالة

يشارك نظام التعليم عندنا في زيادة مشكلة البطالة وتفاقهما سنة بعد أخرى، ولقد أجريت دراسة في المجلس الأعلى للجامعات تحلل الأسباب التي تؤدي إلى وجود هذه الظاهرة غير الصحية في حياتنا.

أكدت الدراسة أن التعليم المجاني حق لكل مواطن تكفله الدولة بنص الدستور، كما أن التعليم إلزامي في المرحلتين الابتدائية والإعدادية (مرحلة التعليم الأساسي) وتعتبر محو الأمية من الواجبات التي تجند لها كل الطاقات الرسمية والشعبية.

وفي الوقت نفسه تسعى سياسة الدولة في مجال التعليم إلى ربطة بخطة التنمية، ومن هنا يتم التخطيط على أساس نوعيات التعليم المطلوبة والاحتياجات التي تنشدها المشروعات المختلفة، وهكذا تعمل الدولة متمثلة في نظامها التعليمي على توفير القوى العاملة والطاقات الضرورية اللازمة لعملية الإنتاج على كل المستويات.

وتتمثل أولى هذه الثغرات في فتح باب التعليم الجامعي على مصراعيه أمام كل من يرغب فيه مادام قد حصل على الثانوية العامة بمجموع مناسب، وقد أدى هذا إلى استقبال أعداد متزايدة دون النظر إلى الحاجة إليهم بعد التخرج دون النظر إلى الأعباء المادية التي تتحملها الدولة في مواجهة هذه المواقف من تكاليف باهظة.

وهناك بالإضافة إلى ذلك أعداد المتخرجين المتزايدة من كليات الجامعات المختلفة، والتي أصبحت تغطي كل أقاليم المحافظات والمطالبة بحقهم في التعيين وفي الوظائف التي تتناسب ومؤهلاتهم بالإضافة إلى عدم توافر فرص التدريب الكافية أمام آلاف الخريجين سنويًا.

وهذا وقد نتج عن التوسع في فتح أبواب التعليم دون ضوابط موضوعية إلى عدم وجود الإمكانيات المادية اللازمة لمواجهة هذا التوسع مما أدى إلى تدهور المستوى التعليمي بالإضافة إلى انخفاض الاعتمادات الضرورية لكل فرع من فروع التعليم.

ويزيد من تضخم مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا أن أسواق العمل عاجزة حتى الآن عن استيعاب كل هؤلاء الخريجين.

فقد ثبت أن القوى العاملة لا تستقبل في الواقع إلا حوالي نسبة (٥٠٪) فقط من الخريجين، ورغم ذلك فإن هذه النسبة تعد ثقيلة على الاقتصاد القومي، وتشكل عبئًا عليه ومما يزيد الأمر سوءًا وجود بطالة صريحة أخرى بين خريجي التعليم المتوسط وانخفاض مستوى هذا النوع من التعليم الفني مما يشير إلى هبوط المتخرج وعدم قدرته على مواجهة احتياجات المجتمع والعصر الذي يعيش فيه. لكل هذه الأسباب وغيرها حدث الخلل في نظام التعليم عندنا وأدى ذلك إلى وجود أعداد هائلة من الخريجين بلا عمل وبلا مستوى علمي حقيقي.

وتشير الدراسات في مواجهة كل ذلك ضرورة إعداد خطة تعليمية تضع في اعتبارها أعطاء الأولوية للتعليم الأساسي ومحو الأمية، وأن تكون تنمية التعليم الثانوي والعالي مبنية على

أساس الطلب على العمالة مستقبلاً والاتجاه نحو تخريج المواطن المفيد، وذلك من خلال اكتساب الطلاب القدرة على الابتكار والإبداع والإقدام على القيام بمشروعات مناسبة تنمي لديهم الرغبة في العمل الخاص الناجح ومواجهة الحياة بالاعتماد على الذات.

ومن الضروري مراعاة تحقيق التوازن بين خطط التنمية والخدمات التعليمية، وأن يسير ذلك حسب الاحتياجات الفعلية لكل منطقة؛ هذا إلى جانب وضع خطة تفصيلية متكاملة تربط بين التعليم والتدريب وفرص العمل المتاحة والممكنة، ومواجهة مشكلتي الهجرة والتهرب من التعليم بوسائل فعالة وغيرها من المشاكل التي تفوق الحد من الخطط والبرامج الاقتصادية والتعليمية وفتح مجالات الاستثمار المعقول أمام بعض الخريجين وتوجيه المدخرات الصغيرة والمتوسطة إلى كثير من المشروعات غير التقليدية لتكون مجالاً للعمل ولا بأس أمامهم بعيداً عن شبح البطالة وأثارها التي لا حصر لها.

عاشراً: دور الدولة في مواجهة مشكلة البطالة

من الواضح أن مشكلة البطالة شأنها شأن أي مشكلة تعاني منها مصر ضخمة وعميقة ومتشابكة؛ فهي لا تحتاج إلى حلول سريعة ووقتية بل تحتاج إلى حلول عميقة وضرورية، كما أنها لا تحتاج إلى حكومة فقط لتواجهها بل تحتاج إلى دولة بكل أجهزتها ومؤسساتها.

ولقد قامت الدولة بالعديد من الجهود للتخفيف من البطالة حيث أعلنت أنها ستخلق ١٥٠ ألف فرصة عمل في الوزارات: **(التعليم – الصحة ـ الأوقاف)**.

ولذلك إذا نظرنا إلى أعداد المتعطلين في تعداد ١٩٩٦م فإن حل مشكلة البطالة على هذا النحو لن يستغرق أكثر من ١٠ سنوات هذا مع الأخذ في الاعتبار أن نصف هذه الوظائف غير ملائمة ولا يقبل عليها المرشحين.

كما صعدت الحكومة حملة مكافحة البطالة بالإعلان عن مبادرة أخرى تتضمن إضافة حوالي نصف مليون فرصة عمل أخرى يقوم القطاع الخاص بتوفير ٢٠٠ ألف فرسة عمل منها، كما يقوم الصندوق الاجتماعي بتوفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل أيضًا من الشريحة السابقة في حين يقوم برنامج شروق للتنمية الريفية بخلق ٣٣ ألف فرصة عمل على أن يتم توفير باقي

فرص المعلن عنها من خلال عدد من المبادرات تمثل **(التدريب على تقنيات الاتصال – مشاتل الأشجار – جمع القمامة)**.

غير أن هذه المبادرات مقارنة بالمائة وخمسون فرصة عمل السابقة عليها تكون غير قابلة للتحقق ويثار بشأنها العديد من التساؤلات مثل :

- مدى الإنتاجية والكسب المترتبة عليها؟
- مدى منفعتها للاقتصاد المصري ككل؟
- من سيقبل على فرصة العمل التي سيتم خلقها من المتعطلين؟

وبالنسبة لحل مشكلة البطالة تتمثل في المشروعات الكبرى ومنها مشروع تنمية جنوب الوادي الذي يهدف إلى استيعاب ٩ . ٦ مليون نسمة مع توفير ٨ . ٢ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠١٧م، بالإضافة إلى مشروع تنمية شمال سيناء الذي يهدف إلى توفير ما يقرب من مليون فرصة عمل، ومشروع وادي التكنولوجيا الذي سوف يعمل على توفير فرص عمل قدرها ١٢٥ ألف فرصة عمل.

بالنسبة لقطاع الزراعة وتقسيم الأراضي المتصلحة في المشروعات القومية الكبرى وبخاصة مشروع جنوب الوادي؛ فمن المهم الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إتاحة الفرصة لمشاركة الشباب في امتلاك بعض المساحات من ١٠ إلى ٢٠ فدان حتى يمكن المساهمة في حل مشكلة البطالة في المجتمع المصري.

بالنسبة لأسلوب توزيع أو حيازة الأراضي على المنتفعين هل ستقسم الأراضي الزراعية المستصلحة إلى حيازات صغيرة من ٥ إلى ١٠ فدان، وتوزيع على خريجي المدارس والجامعات وهو ما يساهم في التخفيف من حدة مشكلة البطالة المتفشية بين شباب مصر المتعلم؟ أم أن المشروع سيستند كله إلى شركات عملاقة تتولى هي عملية التمويل الذاتي.

واضح أن الحكومة ترى أن تخصيص الأراضي بمساحات ١٠ـ١٥ ألف فدان لمستثمر واحد، ولكن بعض الباحثين يرى أنه لابد من إعطاء أولوية لإنتاج محاصيل لتصدير بمعنى أن يتم تقسيم التركيب المحصولي إلى نوعين هما كالتالي :

النوع الأول: في الحيازات الصغيرة والمتوسطة (٢٠٪ من المساحة المقدر استزراعها) يكون التركيب المحصولي تقليدي لتلبية حاجة الاستهلاك العائلي من محاصيل الحبوب والعلف للحيوانات الزراعية.

النوع الثاني: في الحيازات الكبيرة والتي تشمل القطاع الاستثماري (٨٠٪ من المساحة) يركز على إنتاج الزراعة غير التقليدية العالية القيمة، والتي يلبي متطلبات التصدير والصناعات الزراعية التي سوف تقام في المنطقة **(الخضروات وبنجر اسكر والنباتات الطبية والعطرية والزينة وفول الصويا وعباد الشمس والسمسم والزيتون)**.

نتبين أن الحد من مشكلة البطالة يحتاج لمعرفة الحجم الحقيقي للبطالة في المجتمع وتصنيفاتها ووضع استراتيجية تقوم على التخطيط قصير المدى وبعيد المدى لحل هذه المشكلة.

وهذا يعطينا بعداً هاماً ومؤشراً خطيراً وهو أن الدولة لا تقوم بتوفير فرص عمل حقيقية بقدر ما تقوم من خلال مثل هذه الإعلانات من امتصاص غضب الشباب وإعادة الثقة في السياسة الاقتصادية المتبعة.

ومن ثم فإن مشكلة البطالة لازالت تمثل تحدياً خطيراً للحكومة والدولة بأكملها لذلك لابد من وضع خطة عميقة ومبنية على أسس سليمة تشترك فيها كافة مؤسسات المجتمع الاقتصادية والسياسية والإعلامية وغيرها من المؤسسات للقضاء على مشكلة البطالة.